الأمم المتحدة

E/AC.51/2001/L.6/Add.37

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
20 June 2001
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة الحادية والأربعون
١١ حزيران/يونيه إلى ٦ تموز/يوليه ٢٠٠١
البند ٩ من جدول الأعمال
اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الحادية والأربعين

مشروع التقرير

المقرر: السيد أيمن الجمال (مصر)

إضافة

المسائل البرنامجية: التقييم (البند ٤ (ب))

تقارير التقييم في المستقبل

١ - في جلساتها الثانية والثالثة والرابعة، المعقودة في ١١ و ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١، ناقشت اللجنة، كجزء من مناقشتها لتقارير التقييم المقدمة إليها، عملية التقييم نفسها.

٢ - وقد رد ممثلو الأمين العام على الأسئلة التي وجهت أثناء نظر اللجنة في هذه المسألة.

مواضيع للتقييم المتعمق في المستقبل

٣ - في جلستها ٢، المعقودة في ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠١، اقترح وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية، لدى عرضه بند التقييم، المواضيع التالية للتقييم المتعمق من جانب لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثالثة والأربعين، في عام ٢٠٠٣: ''قانون البحار''، و ''حقوق الإنسان''، و ''التنمية الاجتماعية''.

210601 210601 01-41916 (A)
0141916

المناقشة

٤ - أُعرب عن الرأي القائل بأن التقييمات التي تجرى بعد مرور ١٠ سنوات أو الاستعراضات التي تجرى كل ثلاث سنوات لتنفيذ توصيات لجنة البرنامج والتنسيق هي ذات قيمة ضئيلة للجنة. وينبغي أن تكون عملية التقييم عملية سنوية، مما يؤدي إلى تقديم مديري البرامج معلومات آنية ينبغي أن تكون مشمولة تماما في ملازم الميزانية المقدمة. وينبغي أن يشمل هذا جميع المعلومات البرنامجية اللازمة، بما في ذلك آراء المشتركين ذوي الصلة في البرنامج. وستتيح التقييمات السنوية لمديري البرامج تقديم أهداف واضحة تحدد ضرورة البرامج أو خلاف ذلك. وستقدم هذه المعلومات إلى لجنة البرنامج والتنسيق. وتحتاج اللجنة هذه المعلومات كي تتيح لها استعراض وتقييم قيمة وضرورة أي برنامج أو خلاف ذلك. وستقدم اللجنة بعد ذلك توصيات للجمعية العامة بشأن أهمية وفعالية البرنامج والأساس الذي سيتخذ عليه قرار بتوفير التمويل له.

٥ - وأعرب عن الرأي القائل بأن هناك حاجة مستمرة لأن تبين التقييمات نتائج البرامج، بما في ذلك أثر نتائجها على تصميم البرنامج، وإنجازه، وتوجيهات السياسة العامة؛ وهناك حاجة أكبر لرصد البرامج وتقييمها، لا سيما حيثما تتعلق هذه باستراتيجيات وطنية؛ ويلزم أن تكون تقارير التقييم هذه مقتضبة ويسهل قراءتها، مع تقليل استخدام المصطلحات الخاصة وتقصير السرود، وينبغي أيضا أن تحيل إلى النشاط البرنامجي فيما يتصل بالأهداف والإنجازات من حيث علاقتها بالتوصيات.

٦ - ويلزم الإسهاب في شرح دور اللجان الإقليمية، وبصورة خاصة العلاقة بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجان الإقليمية وغيرها من الجهات الناشطة في هذا المجال، سواء في مقر الأمم المتحدة و/أو في الميدان، ويلزم إيراد المزيد من الشرح فيما يتعلق بتحديد أهداف وضع السياسات وتنفيذها.

٧ - وأُعرب عن الرأي القائل بضرورة تقديم توصية في جميع تقارير التقييم بأن تستعرض الهيئات الحكومية الدولية المتخصصة ذات الصلة تقارير التقييم قبل استعراض لجنة البرنامج والتنسيق لها وأن تقدم ملاحظاتها بشأنها إلى لجنة البرنامج والتنسيق. وتم الإقرار بوجود مشاكل تتعلق بالتوقيت في هذا الاقتراح بسبب الجدول الزمني لاجتماعات هذه الهيئات.

٨ - وأُعرب عن الرأي القائل أنه من غير المناسب أن تتضمن تقارير التقييم توصيات بشأن مصدر تمويل أنشطة الأمانة العامة، أو عبارات من قبيل ''في حدود الموارد الموجودة'' أو ''إذا كانت الموارد متاحة''. وينبغي أن تعالج التوصية المناسبة مسألة ما إذا كان النشاط ضروريا أم لا، وأن تترك المقررات المتعلقة بالتمويل لعملية الميزانية.

الاستنتاجات والتوصيات

٩ - توصي اللجنة بأن تقدم تقارير التقييم على وجه السرعة إلى الأجهزة ذات الصلة كي تنظر فيها.

١٠ - وتؤكد اللجنة من جديد الأنظمة والقواعد التي تنظم تخطيط البرامج، والجوانب البرنامجية من الميزانية، ورصد التنفيذ وأساليب التقييم، وأوصت الجمعية العامة بأن تطلب اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة تنفيذ أهداف المادة ٧ بشأن التقييم، مع مراعاة دور واختصاص الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة.

١١ - أوصت اللجنة الجمعية العامة بالموافقة على إضافة البرنامجين التاليين إلى جدول التقييمات المتعمقة (ستقدم التقارير عن هذه التقييمات إلى اللجنة في دورتها الثالثة والأربعين):

(أ) قانون البحار؛

(ب) التنمية الاجتماعية.